النـظام الرئاسي النموذج الامريكي

التعريف : تعتبر الولايات المتحدة الامريكية هي النظام الرئاسي المعاصر ويقوم النظام الرئاسي على وجود سلطة تنفيذية احادية. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ونائبه ومجموعة من المساعدين (الوزراء).

وينتخب رئيس الدولة ونائبه وفق اجراءات معقدة تشمل مرحلتين:

مرحلة عرفية تتجلى في اختيار ممثلين عن الحزب الجمهوري والدمقراطي ومرحلة منصوص عليها في الدستور. تمثل انتخاب المرشح للرئاسة من الشعب مباشرة ومدة الولاية اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

المميزات:

- أحادية السلطة التنفيذية
- انتخاب الرئيس وفق فواعد خاصة
- الفصل الجامد بين السلطات

الأسس:

أولا: السلطة التنفيذية

يمارس رئيس الدولة السلطة التنفيذية بأكملها بما في ذلك السلطة التنظيمية. فهو الذي يسير السياسة الخارجية، وهو القائد الأعلى للقوات العسكرية، كما يوجه السياسات العمومية للدولة ويعين كبار الموظفين. مع تدخل مجلس الشيوخ الأمريكي في مسطرة التعيين.

كما أن الرئيس يتدخل في المجال التشريعي إما عن طريق الخطابات التي يوجهها للبرلمان، وإما عن طريق تقديم مشاريع قوانين بواسطة أعضاء حزبه.

أما في حالة الاستثناء، فإن سلطات الرئيس تتعزز، رغم أن اجراءات إعلانها تختلف من دولة إلى أخرى.

ثانيا: السلطة التشريعية

يسمى البرلمان في الولايات المتحدة الامريكية بالكونغرس. ويتكون من مجلسين هما مجلس النواب ويمثل الشعب من خلال ممثل لكل ٤٠٠ الف ناخب تقريبا وينتخب النواب لمدة سنتين بالاقتراع الفردي

اما مجلس الشيوخ فهو يمثل الولايات على أساس ممثلين لكل ولاية, ينتخبون لمدة ستة سنوات مع تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين. ويتمتع مجلسي الكونغرس على قدم المساواة بصلاحيات تشريعية واسعة, باستثناء التشريع في المسائل المالية, حيث تعود المبادرة فيها لمجلس النواب.

وبالإضافة الى صلاحيات التشريع فالكونغرس يتمتع بحق اتخاذ المبادرة لتعديل الدستور كما يحق له مراقبة سير العمل في المصالح الاتحادية ويتمتع مجلس الشيوخ بسلطات واسعة في الموافقة على تعيين كتاب الدولة وبعض كبار الموظفين خاصة في السلك الدبلوماسي التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يوقعها رئيس الجمهورية

ثالثا: السلطة القضائية

تتمثل في أجهزة قضائية مستقلة, كالمحكمة العليا الدستورية وهي مستقلة في ممارسة وظيفتها لأن القضاة معينين من طرف الرئيس ،وأحيانا لمدى الحياة مما يؤدي بشعورهم بالاستقلالية والحرية ، وكذلك بأنهم يتمتعون بالحصانة.

العلاقة بين السلطة

هناك فصل تام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتجلى ذلك في التي:

١- لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان

٢- لا يجوز استجواب الوزراء.

٣- ليس من حق رئيس الجمهورية اقتراح القوانين على البرلمان.

٤- ليس من حق السلطة التنفيذية إعداد مشروع الميزانية، فالبرلمان هو الذي يعد الميزانية العامة للدولة عن طريق لجانه الفنية ويقوم بمناقشتها وإقرارها، وكل ما يسمح به من جانب السلطة التنفيذية هو تقديم تقرير سنوي يبين الحالة المالية للدولة ومصروفات الحكومة في السنة المنقضية و احتياجاتها للسنة الجديدة.

٥- لا توجد رقابة من جانب البرلمان على رئيس الجمهورية والوزراء، فرئيس الجمهورية غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان كما لا يجوز مساءلة الوزراء سياسيا وطرح الثقة بهم للتصويت وإقالتهم. فالوزراء ليسوا مسؤولين سياسيا سوى أمام الرئيس وحده الذي قام بتعيينهم وله وحده حق عزلهم.

يمكن محاكمة الرئيس و الوزراء من الناحية الجنائية فقط.

٦- كذلك ليس للسلطة التنفيذية أي رقابة على البرلمان. فلا يجوز لرئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان لاجتماعاته السنوية العادية.

٧- كذلك لا يجوز للرئيس حل البرلمان، ومن ناحية المقابلة لا يحق للبرلمان مساءلة الرئيس أو وزرائه من الناحية السياسية.

مجالات التعاون بين السلطات في النموذج الرئاسي الامريكي

يتدخل الرئيس الامريكي في مجال التشريعي إما عن طريق الخطابات التي يوجهها للبرلمان، وإما عن طريق تقديم مشاريع قوانين بواسطة أعضاء حزبه.

ويلاحظ أن سلطة الرئيس تتسع في المجال التشريعي بواسطة حق الاعتراض فيتو, على النصوص الصادرة عن البرلمان، وذلك قبل إصدارها، بشكل لا يُمَكن من إعادة إصدار نفس النص إلا بموافقة أغلبية الثلثين. مع إمكانية الاعتراض الشامل على النص كله قبولا أو رفضا.

موافقة مجلس الشيوخ على تعيين كتاب الدولة و بعض كبار الموظفين خاصة في السلك الدبلوماسي التصديق على الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي يوقعها رئيس الجمهورية.

كما يملك البرلمان بعض الوسائل لمراقبة العمل السياسي لرئيس الدولة الذي يمكن أن تُطَبَّق عليه مسطرة الاتهام التي تؤدي إلى إقالته. وخارج ذلك فإن الرئيس غير مسؤول سياسيا، وفي مقابل ذلك فإنه لا يمتلك حق حل البرلمان.